

## كوفيد-19 والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا: حالة بنغلاديش<sup>1</sup>

فايانا باسيل وغابرييل سوير، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

المنخفض والمزارعين والشركات الهامشية والصغيرة من خلال كيانات الإئتمان الأصغر للأنشطة المدفوعة بالدخل.

كما قامت بنغلاديش بتوسيع نظام المساعدة الاجتماعية لتوفير تغطية إضافية للفئات الضعيفة. ونتيجة لذلك، زادت تغطية التحويلات النقدية من 15 مليوناً إلى 39.8 مليون شخص. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة مساعدات غذائية من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك البرنامج الخاص لمبيعات السوق المفتوحة، والذي يوفر الأرز بسعر 10 تاكا بنغلاديشي / كجم للأشخاص الضعفاء والعاطلين عن العمل (بحد أقصى 20 كجم شهرياً) أثناء الإغلاق، وبرنامج الغذاء الاجتماعي، والذي تم تمديده لتقديم دعم إضافي خلال هذه الفترة. ويتكون برنامج الغذاء الاجتماعي من بيع 30 كيلو غراماً من الأرز بسعر 10 تاكا بنغلاديشي للكيلو غرام شهرياً لكل أسرة ويغطي 5 ملايين أسرة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التغطية أثناء الجائحة، فقد سلطت الأزمة الضوء أيضاً على قيود نظام الحماية الاجتماعية في بنغلاديش. وينبغي على الدولة أن تتخذ خطوات لتوسيع البرامج القائمة، مثل خطط إستحقاقات الأم والطفل، وأنظمة المعاشات الاجتماعية، وبرنامج خلق فرص العمل، وتنفيذ مبادرات جديدة لتكون قادرة على توفير الحد الأدنى من الحماية لجميع المواطنين.

وعلى وجه الخصوص، فإن برامج التأمين الاجتماعي محدودة للغاية حالياً، مما يعيق بناء نظام شامل يمكنه التخفيف بشكل فعال من ضعف السكان والوصول إلى "الوسط المفقود". وسوف يساعد إتخاذ مثل هذه الخطوات الدولة ليس فقط في التغلب على الآثار طويلة الأجل لأزمة كوفيد-19، بل يخفف أيضاً من الآثار المحتملة للصدمات المستقبلية على سبل عيش الناس.

### المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

### ملحوظة:

- يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها من ميكونن وولنجورجيس (مكتب اليونيسف الفطري في بنغلاديش). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020).

تشكل جائحة كوفيد-19 تحدياً غير مسبوق لأنظمة الحماية الاجتماعية للدول في جميع أنحاء العالم. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذي لا تغطيه المساعدة الاجتماعية ولا التأمين الاجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA) بتحليل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتدابير السياسة المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، والدعوة إلى إدراج الوسط المفقود في الحماية الاجتماعية السائدة. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة بنغلاديش.

ويمثل عدد الحالات المؤكدة في بنغلاديش أعلى المعدلات في جنوب آسيا، مع زيادة ملحوظة خلال النصف الثاني من شهر يونيو. وتشكل خصائص النظام الصحي تحدياً، حيث أن الدولة لديها نسبة 8 أسرة في المستشفيات لكل 10,000 شخص وأدنى نسبة لتوافر أسرة الرعاية الحرجة في المنطقة (0.7 لكل 100,000 من السكان).

ونتيجة للأزمة، يقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي لبنغلاديش سينمو بنسبة 1.6 في المائة فقط خلال السنة المالية 2019-2020 نتيجة لصدمات العرض والطلب الناجمة عن تدابير الإحتواء. وتعرى هذه الآثار الاقتصادية السلبية بشكل خاص إلى انخفاض التحويلات الأجنبية، مع انخفاض دخل العاملين المهاجرين، وإنخفاض الصادرات من الملابس الجاهزة، والتي تمثل حوالي 80 في المائة من صادرات بنغلاديش إلى الأسواق الخارجية.

ستؤدي هذه الصائفة الاقتصادية إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وفقاً لإسقاط من المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المدقع من 20 مليوناً إلى 28 مليون شخص نتيجة لكوفيد-19. علاوة على ذلك، يقدر أن 64.4 مليون بنغلاديشي يعملون في وظائف غير رسمية، ويمثلون نحو 95 في المائة من إجمالي العاملين. وتقدر منظمة العمل الدولية أن جميعهم تقريباً (63.5 مليون) قد تأثروا بشكل كبير بالأزمة وهم معرضون بشكل كبير لخسائر في سبل عيشهم.

لحماية سبل العيش والاقتصاد أثناء الإغلاق، تبنت الحكومة مجموعة من السياسات النقدية والسياسات المالية الكلية. بدايةً، إعتد بنك بنغلاديش المركزي تدابير لتخفيف العبء الاقتصادي وزيادة الإئتمان والسيولة. كما نفذت الحكومة برامج لحماية الوظائف والتوظيف، مثل توفير قروض مؤقتة بدون فائدة لدفع الأجور والبدلات للعاملين في الشركات التي تصدر ما لا يقل عن 80 في المائة من إنتاجها. كما قام بنك بنغلاديش المركزي بتنفيذ خطة إعادة تمويل بقيمة 30 مليون تاكا بنغلاديشي للفئات ذات الدخل